سياسات ادارة ملف العمالة الوافدة في العراق

Policies for Managing the Migrant workforce in Iraq

م.م غسق صادق عبد الرضا

Assistant Professor Ghasaq Sadeq AbdulRidah

أ.د احمد عبدالله ناهي

Professor Dr. Ahmed Abdullah

ghasq.sadeq@nahrainuniv.edu.iq

Dr.ahmedn@nahrainuniv.edu.iq

جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية

الملخص:

تمثل ادارة ملف العمالة الوافدة محوراً مهماً في سياسات الدول لتحقيق التوازن بين احتياجات سوق العمل، ومتطلبات التنمية، وحماية حقوق العمال، وضمان مصالح المواطنين. من خلال تحديد نسب العمالة الوافدة اذ تحدد بعض الدول حصصاً او نسباً معينة لعدد العمالة الوافدة بناء على القطاعات والاحتياجات ومن خلال تطبيق الكفالة في بعض الدول يتطلب عمل العمالة الوافدة وجود كفيل محلي، رغم توجه بعض الدول لإلغائه اما حماية الحقوق وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل وذلك عبر سن تشريعات العمل لتوفير قوانين تضمن حقوق العمال مثل الاجور، ساعات العمل، والاجازات او وجود اليات لحل النزاعات وانشاء لجان او هيئات لحل هذه النزاعات بين العمال واصحاب العمل.

واما برامج التوطين (او التأميم الوظيفي) وذلك عبر استراتيجيات لتوطين الوظائف عبر تدريب وتأهيل المواطنين وأحلالهم مكان العمالة الوافدة تدريجياً توجد اجراءات لضبط تدفق العمالة وهذه الاجراءات لضمان خلو العمالة من الامراض وتحديد مدة الاقامة للعمالة الوافدة لتقييد فترة الاقامة للعمالة وتجنب الاستقرار الدائم، لابد من وضع اجراءات قانونية للحد من العمالة غير الشرعية.

ومن جانب التدريب والتأهيل وهو استثمار الدول في تدريب العمالة الوافدة لضمان تحقيق الكفاءة الانتاجية كذلك يعطي التعاون الدولي عبر اتفاقيات ثنائية مع الدول المصدرة

للعمالة لتنظيم الاستقدام وضمان الحقوق هذه السياسات تسعى لتحقيق توازن بين جذب العمالة لسد الفجوات في سوق العمل، وضمان حقوق العمال وتوفير فرص عمل لمواطني الدولة.

وهناك ايضا بعض التحديات او الحلول التي تواجه العمالة الوافدة في العراق من خلال التشريعات والبيروقراطية حيث يعاني العراق من ضعف في تحديث التشريعات الخاصة بالعمالة الوافدة، مما يترك ثغرات تستغلها الشركات لاستقدام العمالة بطرق غير قانونية. كما أن الإجراءات البيروقراطية تعيق تنظيم العمالة بشكل فعّال وكذلك الهجرة غير الشرعية تزايد العمالة غير النظامية عبر الحدود يمثل تحدياً أمنياً واقتصادياً، حيث تؤدي إلى استغلال الموارد المحلية وخلق ضغوط على البنية التحتية اما التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية فيؤدي الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة إلى ارتفاع معدلات البطالة بين العراقيين، إلى جانب التأثير الثقافي والاجتماعي على المجتمعات المحلية.

Abstract

Managing the expatriate workforce is a crucial aspect of national policies to balance labor market needs, development requirements, workers' rights protection, and citizens' interests. One approach is setting quotas for expatriate workers, where some countries allocate specific percentages based on sectoral needs. Additionally, the sponsorship system is applied in certain countries, requiring foreign workers to have a local sponsor, though some nations are moving towards its abolition.

Protecting rights and regulating the relationship between workers and employers is achieved through labor laws that ensure fair wages, working hours, leave policies, and dispute resolution mechanisms, such as specialized committees or agencies.

Another strategy is workforce localization (or job nationalization), where governments implement programs to train and qualify citizens to gradually replace expatriate workers .There are also measures to regulate labor inflows, including health screenings for foreign workers and residency duration limits to prevent permanent settlement. Legal frameworks are essential to curb illegal employment. Furthermore, investment in training and upskilling expatriate workers enhances productivity. International cooperation through bilateral agreements with labor-exporting countries helps regulate recruitment and safeguard rights. These policies aim to strike a balance between attracting foreign labor to

fill market gaps, protecting workers' rights, and ensuring job opportunities for local citizens.

Challenges and Solutions for Expatriate Labor in Iraq:

Legislation and Bureaucracy: Iraq faces challenges in updating labor laws, leading to legal loopholes that companies exploit to recruit workers unlawfully. Bureaucratic obstacles further hinder effective labor regulation.

Illegal Migration: The rise of undocumented workers crossing borders poses security and economic risks, straining local resources and infrastructure.

Social and Economic Impacts: Heavy reliance on foreign labor contributes to high unemployment rates among Iraqis and affects the cultural and social fabric of local communities

المقدمة:

تُعد العمالة الوافدة ظاهرة اقتصادية واجتماعية ذات أهمية متزايدة في العصر الحديث، حيث تلعب دورًا محوريًا في تلبية احتياجات سوق العمل وسد الفجوات في القطاعات التي تعاني من نقص الكفاءات. وفي العراق، يشكل ملف العمالة الوافدة تحديًا متعدد الأبعاد، نظرًا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمر بها البلد. مع تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة في قطاعات حيوية مثل الإنشاءات والخدمات، ظهرت الحاجة الملحة إلى سياسات فعالة لإدارة هذا الملف بما يضمن تحقيق التوازن بين استقطاب العمالة المطلوبة، وحماية حقوقهم، وتوفير فرص عمل عادلة للمواطنين العراقيين.

يهدف هذا البحث إلى دراسة سياسات إدارة ملف العمالة الوافدة في العراق، من خلال تحليل التشريعات القائمة، وتقييم تأثيرها على سوق العمل، والاقتصاد الوطني، والاستقرار الاجتماعي. كما يسعى إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الحكومة العراقية في هذا الإطار، مثل البطالة، العمالة غير القانونية، وضمان الامتثال للمعايير الدولية. ومن خلال هذا التحليل،

اهمية البحث:

يكتسب البحث اهمية بالغة نظراً لدوره في تسليط الضوء على موضوع حيوي يمس الاقتصاد العراقي والمجتمع بشكل مباشر وهو سياسات ادارة ملف العمالة الوافدة، فمن الناحية العلمية يساهم البحث في سد الفجوة البحثية المتعلقة بهذا الموضوع ويثري المعرفة حول تأثير العمالة الوافدة على سوق العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

إشكالية البحث:

في ظل الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة لتلبية احتياجات سوق العمل تواجه الدول عدة تحديات ومعوقات في إدارة العمالة الوافدة ، ومن هنا يظهر السؤال التالي هو كيف انعكست العمالة على الامن المجتمعي ، وماهي اثارها على الاقتصاد والامن والمجتمع.

فرضية البحث:

ان سياسات العمالة الوافدة التي تركز على تنظيم تدفق العمالة، وتحديد القطاعات المستهدفة، وحماية حقوق العمال وهذا بدوره يؤدي الى تحقيق التوازن بين متطلبات سوق العمل واهداف التوطين.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي لوصف تأثير العمالة الوافدة على سوق العمل والاقتصاد والمجتمع.

هيكلية البحث:

يتضمن البحث من المبحث الاول إطار مفاهيمي

المطلب الاول: مفهوم السياسة العامة

المطلب الثاني: مفهوم العمالة الوافدة

المبحث الثاني: اليات ومعوقات ادارة العمالة الوافدة

المطلب الاول: اليات ادارة العمالة الوافدة قانونيا وسياسية

المطلب الثاني: معوقات ادارة العمالة الوافدة

المبحث الثالث: انعكاسات تواجد العمالة الوافدة على الامن المجتمعي

المطلب الاول :الانعكاسات الاقتصادية

المطلب الثاني: الانعكاسات الاجتماعية

المطب الثالث: الانعكاسات الامنية

الخاتمة

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي

المطلب الاول: مفهوم السياسة العامة انواعها

السياسة العامة (المفهوم)

لقد عرفها جيمس اندرسون : بإنها برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول الى الاهداف، أو لتحقيق غرض مقصود. أو هي برنامج عمل هادف يعقبه اداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو قضية مآ عرفها هارولد لا سويل ايضاً ((من يحوز على ماذا ؟ومتى ؟وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية)) أما مارك ليند نبيرك وبنيامين كروسبي : فقد عرفوها بأنها ((عملية نظامية ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة، وللتعبير عمن يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ وعن ماذا أريد؟ ومن)) .أما من منظور حكومي أو مؤسسي فقد عرفها (ديفيد استون) بانها توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات و الانشطة الالزامية الموزعة لتلك القيم في اطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية[١]

انواع السياسة العامة:

هناك تصنيفات عديدة لأنواع السياسة العامة ومنها [٢]

(١) مقال منشور على موقع الجامعة المستنصرية، متاح على الرابط: https\\houustasiviyah.edu.iq

(٢) كمال المنوفي السياسية العامة واداء النظام السياسي و.د علي الدين هلال (محرر) تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية: القاهرة / مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة / ص٥٧-٥٨

السياسات العامة الاستخراجية

هذه السياسة هي التي تعبر على قدرة النظام السياسي في تعبئته للموارد المادية والبشرية أيا كان مصدرها البيئة الداخلية أو الخارجية لذلك فهي تعبر عن القدرة الاستخراجية للنظام السياسي ويمكن قياسها عن طريق حساب متوسط نصيب المواطن في الحجم المطلق للموارد وبالتالي يمكن الوقوف على الشرائح الاجتماعية المختلفة. من الموارد البيئية.

١- السياسات العامة التوزيعية:

تعبر هذه السياسة على قدرة النظام السياسي للتخصيص الامثل للثروات والسلع والخدمات والصحة والتعليم وفرص العمل على مستوى المجتمع ككل، لذلك يمكن قياسها عن طريق حساب كمية الموارد الموزعة والشرائح الاجتماعية التي طالتها تلك المنافع وتقاس القدرة التوزيعية للنظام السياسي عن طريق حساب نسبة الاحتياجات الى التوزيعات. الحكومية الداعية الى تلبية تلك الاحتياجات ، هنا علينا معرفة التفرقة بين انماط المخصصات الحكومية فيجب التميز بين الاعتمادات الحكومية الرامية لتلبية احتياجات الأفراد المادية والاعتمادات الحكومية المخصصة للمرافق العامة من الصحة والتعليم والأمن والدفاع.

٢- السياسات العامة التنظيمية:

يقصد بها الممارسات الرقابية للنظام السياسي على سلوك الافراد والجماعات على مستوى المجتمع ككل، النظام السياسي يمكن قياس قدرته التنظيمية خاصة مع تنامي دور الدولة واتساع النشاط التنظيمي لها لمواجهة المشكلات المتزايدة التي صاحبت عمليات التنمية والاصلاح الاقتصادي.

٣- السياسات العامة الرمزية:

قدرة النظام السياسي على خلق واستخدام الرموز السياسية التي ترسخ الاحساس بالمواطنة وتقدم التوعية بأهمية الولاء الوطني

المطلب الثاني: مفهوم العمالة الوافدة

يقصد بها الإفراد الذين يقدمون من دول اخرى ويستقرون استقراراً دائماً أو مؤقتاً في دولة غير دولتهم الام وقد عرفت العمالة الوافدة على انها الافراد الاجانب الذين دخلوا العراق بصورة قانونية او غير قانونية وذلك لغرض العمل عبر منافذه الجوية والبرية والبحرية.

نلاحظ إن العمالة الوافدة تكون على قسمين اساسين هما العمالة العربية والعمالة الاجنبية تكون العمالة العربية من معظم الدول العربية (مصر، السودان، لبنان، بلاد الشام، لمغرب العربي في حن تكون العمالة الاجنبية خليط من الاسيويين والافريقيين والاوربيين والامريكيين) العمالة الاسيوية تشكل تكتلات بشرية كبيرة لمالها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وامنية محسوبة على المجتمع العراقي، سوق العمل العراقية في السنوات الاخيرة استقبل العديد من الجنسيات المختلفة من الجنسيات العربية وغير العربية وقد تزايد اعداد العمال الوافدين للمراكز التجارية والمطاعم وخاصة عند تعاقد اصحاب المحلات في المناطق السكنية معهم وخاصه العمال البنغلاديش[1]

عندها كانت البطالة في العراق بين الشباب ارتفعت الى ما يقارب (٤٠٪) في عام ٢٠١٦حسب تقديرات صندوق النقد الدولي بعد ان كانت حوالي (١٣.٨٪) في عام ٢٠١٥ بسبب تداعيات الحرب وتزايد اعداد النازحين والازمة الاقتصادية التي حصلت في البلاد وقلة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في العراق، عندما كانت الحكومة العراقية لا تستطيع استيعاب المزيد من الشباب في وظائفها وهو ما يجعل قدوم العمال الوافدين يؤثر بشكل سلبي على سوق العمل المحلية، ويزيد من صعوبة حصول الشباب العراقيين على العمل.

المبحث الثاني: اليات ومعوقات ادارة العمالة الوافدة (اليات قانونية سياسية)

قد تؤثر هذه الاليات بشكل واخر على المجتمع المحلي من خلال العمالة الوافدة ويمكن تلخيصها بالاتي:

المطلب الاول: اليات ادارة العمالة الوافدة

١- الاليات القانونية:

[1] رندا شاكر محمود، ستار جبار البياتي، العمالة الوافدة الى العراق: الأسباب والانعكاسات، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد (٥) ٢٠٢٤ العدد(٣) ص،٩٩-١٠٥.

القانون العراقي اشترط حصول العامل الاجنبي على اجازه من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ويشترط على اصحاب المحال التجارية عدم استقبال اي عامل اجنبي مالم يحصل على تلك الاجازة، كما ان قانون إقامة الاجانب رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ ينظم اليات دخول الاجانب الى العراق وانواع سمة الدخول والاقامة والكفالة والخروج من العراق، لقد نص المشرع العراقي لشروط يجب مراعاتها من اجل منح الاجازة وهي مدى حاجة العراق الى العمالة الاجنبية، المشرع العراقي لم ينظم شروط واجراءات استقدام العمالة الوافدة المتعلقة بالعامل الوافد، انما نصت التشريعات على شروط لابد من توفرها في صاحب العمل لاستقدام العمالة الوافدة لابد من توفر منشأة لدى صاحب العمل تعمل بشكل فعلي وتوفير السبب الحقيقي لصاحب العمل لاستقدام للعامل وحاجته اليه، على الرغم من الاثار الإيجابية لاستقدام العمالة الوافدة الا ان الانعكاسات التي تنتج عنها قد نكون خطره على الاقتصاد الوطني والامن الاجتماعي خاصه اذا كانت مخالفه للقوانين والانظمة التي تنظم استقدامها[١].

٢- الاليات السياسية:

لابد من وضع سياسات لاستقدام العمالة الوافدة حيث تركز الحكومة العراقية على وضع سياسات لاستقدام العمالة الوافدة بناءً على حاجة الاقتصاد المحلِي، واصدر قرار مجلس الوزراء العراقي رقم ٢٤٥ الذي يلزم الشركات بتوظيف ٥٠٪ من العمالة المحلية مقابل العمالة الاجنبية الهدف من ذلك هو تقليل البطالة بين العراقيين وتعزيز مشاركة القوى العاملة الا جنبية، كما تعمل الحكومة على دمج العمالة الوافدة في السياسات العامة عن طريق دمج ملف العمالة الوافدة ضمن السياسات الوطنية المتعلقة بالأمن، الاقتصاد، والتنمية البشرية لتأكد من ان العمالة الاجنبية تلبي احتياجات التنمية دون تأثير سلبي على السوق المحلي [٢].

المطلب الثاني: معوقات ادارة العمالة الوافدة

(١) القاضي كاظم عبد جاسم الزيدي، الأطر القانونية لعمل الاجنبي في القانون العراقي، مجلس القضاء الاعلى، متاح على الرابط: Https\\sje.iq، ٢٠٢٤

(٢)اسيل عمر مسلم، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة الى العراق/ دراسة مقارنة، مجله المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، المجلد (٩)، العدد (٣)، ٢٠١٧.

هنالك معوقات سياسية وامنية للعمالة الاجنبية في العراق سوف نتناولها[١]:

١- المعوقات السياسية:

ان من اهم المعوقات السياسية هي ضعف التشريعات التنظيمية على الرغم من وجود قوانين مثل قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥، تعاني التشريعات من نقص في التحديث والتنظيم بما يتلاءم مع تطورات سوق العمل، كما تفتقر بعض السياسات الى الشمولية مما يؤدي الى فراغ قانوني يعيق ادارة العمالة الوافدة بشكل فعال من جهة اخرى عدم التنسيق بين الجهات المعنية حيث يواجه العراق تحديات سياسية متعلقة بتنسيق جهود مختلف الجهات الحكومية مثل وزارة العمل والداخلية والخارجية مما يؤدي الى ضعف الرقابة على العمالة الوافدة وصعوبة تطبيق القوانين، تلعب التوترات السياسية الاقليمية ايضاً على تدفقات العمالة الوافدة، خاصة من الدول المجاورة التي تعاني من ازمات اقتصادية او حروب، يؤدي ذلك الى ضغوط اضافية على الحكومة العراقية لإدارة هذه التدفقات لما يحفظ التوازن المحلي.

٢- المعوقات الأمنية:

ان المعوقات الامنية التي تعاني منها العمالة الاجنبية في العراق هي الهجرة غير النظامية عن طريق دخول بعض العمالة الوافدة الى العراق بطرق غير قانونية تسبب تحديات امنية خطيرة مثل استغلال هذه التدفقات لأغراض التهريب او نشاطات غير مشروعة، مما يزيد العبء على الاجهزة الامنية، لذلك غياب التدقيق الامني الشامل حيث يتم استقدام العمالة دول تحقيق امني كاف مما يفسح المجال امام تهديدات امنية تشمل الجرائم المنظمة او حتى التهديدات الارهابية .[٢]

المبحث الثالث: انعكاسات تواجد العمالة الوافدة على الأمن المجتمعي.

(١) ازمة العمالة الوافدة في العراق النزاهة تحذر من التداعيات المستقبلية، جريدة الدستور،٢٠٢٤Https\\www.addustor.com

[١] ازمة العمالة الوافدة في العراق النزاهة تحذر من التداعيات المستقبلية، مصدر سبق ذكره

من خلال المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق توفير الايدي العاملة لدعم كافة القطاعات في الدولة وكذلك التنوع الثقافي عن طريق اثراء المجتمعات يتبادل الثقافات والعادات

المطلب الأول: الانعكاسات اقتصادية

ان مفهوم العمالة في العراق له انعكاسات اقتصادية واجتماعية وأمنية وهذه العمالة تركت انعكاسات ايجابية واخرى سلبية. على واقع المجتمع العراقي في ناحية التجارة الداخلية والخارجية وكثرتها يعمل العامل الاجنبي في بيع البضاعة وتحميل المنتوجات عبر المحافظات وبأقل التكاليف

وكذلك الأمانة والإخلاص في العمل ذلك يعود الى حاجة العمال لحصولهم على الأموال ، اما في ناحية التجارة الخارجية اصرار العامل الاجنبي على العمل بإخلاص حتى لو كان بأقل الاثمان يؤدي ذلك إلى تشغيل المعامل والورش التي تنتج البضائع المعدة للتصدير ما يعود بالمردود المادي، وهناك دور مهم للعمالة الاجنبية في سد النقص وكيفية معالجتة الذي يمكن ان يكون في الوظائف والاعمال التي يمتنع عنها المواطنون العراقيون ،ان القيام بهذه الاعمال تساهم في ارتفاع معدلات الربح للقطاع الخاص، كما أن للعمالة الاجنبية دورهم في توفير فرص عمل للعمالة الوطنية من خلال بعض قوانين العمل الذي تفرضه السلطات والمحاكم من اجراءات شديدة وصارمة لدخول العمال الاجانب وهذا كله من اجل عدم الاضرار بالامن والاقتصاد وبالمجتمع العراقي الداخلي، (ان العامل الاجنبي بحكم وضعه المادي وبعد المسافة التي قطعها للسفر الى العراق يكون حريصاً على عمله ويعمل بأفضل طريقة . من اجل كسب الرضا من لصاحب العمل من اجل بقاءه مدة اطول)، أما سلبياتها تكمن في تزايد اعداد العمالة في الاسوق العراقية.

ولها مخاطر اقتصادية واجتماعية كبيرة مما يؤدي إلى تأثيرها على الاقتصاد وامن المجتمع العراقي بسبب الأفضلية للعمالة الوافدة على العمالة المحلية في سوق العمل العراقي هذا يؤدى الى تزايد البطالة بين مواطني الدولة مما يخلق نوع من عدم تحقيق الأمن الوظيفي، وهذا بدورة يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة والجريمة في البلاد، علاوة على ذلك ومالهما من اثار سلبية

ومدمرة على الامن الوطني الاقتصادي التي تبدأ بالفقر وتنتهي بالانحراف والجريمة ان زيادة العمالة الوافدة على العمالة المحلية يؤدي إلى ارتفاع معدلات الانفاق العام على الخدمات الطبية ، السكنية والتعليمية.[1]

من سلبيات العمالة الوافدة ايضاً هي زيادة نسبة التحولات المالية إلى دولهم اذ تشكل هذه التحولات المالية استنزافاً لموارد العراق وتسرب مخزون كبير من العملات الاجنبية الصعبة الى خارج البلاد وايضاً اعاقة برامج التنمية للموارد البشرية وذلك لان اهمية هذه الموارد تعتبرها الدول النامية من أولوياتها اذ تعد من أهم عناصر التنمية لذلك تركز اهتمامها عن طريق اعداد برامج متطورة وشاملة على وفق معايير اسس مدروسة تتضمن تنمية الموارد البشرية.

المطلب الثاني: الانعكاسات الاجتماعية.

العمالة الوافدة لها انعكاسات اجتماعيه على المواقع العراقي قد تكون ايجابية وسلبية، يمكن تلخيصها على النحو التالي . يكون الانعكاس على القيم والعادات الثقافية لان العمالة الوافدة تجلب معها ثقافتها وعاداتها التي تؤثر على المجتمع المحلي ويمكن ان تسبب في تغيرات ثقافية واجماعيه قد تؤثر على الهوية المحلية، و يمكن ان تؤثر العمالة الوافدة على الاسرة العراقية من خلال اعتمادها على عاملات الخدمة في الشؤون المنزلية وتربية الاطفال لذلك تنتقل عاداتهم وتقاليدهم الى الاطفال وهذا يؤثر سلباً من خلال التشتت في الأفكار والعادات والتقاليد، لذا لا بد من تحسين تنظيم العمالة الوافدة في خلال انشاء قواعد بيانات دقيقة وتفعيل القوانين التي تنظم وجود العمالة الوافدة[٢]

المطلب الثالث: الانعكاسات الامنية

يعتبر الامن من اهم الركائز الاساسية في المجتمع، لذا فهو من اهم احتياجات الافراد والمجتمعات يضاهي الحاجة الى الغذاء، العمالة الوافدة الاجنبية عند ظهورها ظهرت معها مشاكل تهدد المجمع منها السرقة، القتل وغيرها.

---

(١) رندا شاكر محمود، ستار جبار البياتي، مصدر سبق ذكره، ص، ٩٩-١٠٥

(٢) لقاء عبد الهادي مسير، الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعمالة الاجنبية الوافدة إلى المجمع العراقي واثارها ومخاطرها والحلول المقترحة لمعالجتها)، مقال منشور في مجلة الدراسات المستدامة، المجلد ٦ ، العدد ٢، سنة ٢٠٢٤.

لذلك هناك جرائم اخرى للعمالة الوافدة تكون غير نظامية والتي يهربون العمال الوافدين من كفلائهم ولا يتقيدون بأنظمة الدولة وقوانينها ويتسللون من خلال الحدود الى داخل البلد هذه العمالة اصبحت تهدد امن واستقرار المجتمع لذلك يتطلب من حكومة البلاد وضع القوانين الحازمة للعامل الوافد ويحب ان يكون دخولهم ليس مخالفاً لقوانين البلد مع مراقبتهم بين فتره واخرى [1]

الخاتمة:

يعد ملف العمالة الوافدة في العراق من القضايا الحيوية التي تفرض نفسها في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ورغم الجهود الحكومية لتنظيم استقدام العمالة الاجنبية عبر قوانين وتشريعات مثل قانون العمل رقم ٣٧ لسنه ٢٠١٥، وقرارات مجلس الوزراء بشأن نسب العمالة الوطنية الا ان العراق مازال يواجه تحديات كبيرة ، ولعل من أهم التحديات الاساسية التي تشمل ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية ، الهجرة غير النظامية ، الضغوط الامنية المرتبطة بتسلل العمالة عبر الحدود، كما تعاني السياسات من بطئ الإجراءات والبيروقراطية، التي تدفع بعض الشركات إلى اللجوء عبر طرق غير قانونية لتوظيف العمالة الاجنبية، هناك بعض الحلول المقترحة التي تتطلب تطوير قاعدة بيانات مركزية حديثة تعتمد على نظام البصمة الالكترونية، مع تعزيز التنسيق بين وزارات العمل والداخلية والاستثمار بالإضافة الى ذلك، يمكن تشجيع الاستثمارات المحلية وتوفير فرص عمل للعراقيين لتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة ومع فرض عقوبات صارمة على الشركات المخالفة ، لذا فأن ملف ادارة العمالة الوافدة يتطلب استراتيجيات شاملة ومتكاملة تجمع بين التنظيم القانوني الرقابة الامنية ، وتطوير الاقتصاد الوطني لضمان تحقيق التوازن بين الاستفادة من العمالة الاجنبية وحماية المصالح المحلية.

المصادر

١- ابراهيم بن عبد الكريم بن عيان، العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والاثار السلبية المترتبة على وجودها وادوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلاقي أثارها، دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير " الممارسات النفسية والتربوية، جامعة الشقراء، المملكة العربية السعودية في ٢٠١١

(١)ابراهيم بن عبد الكريم بن عيان ، العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والاثار السلبية المترتبة على وجودها وادوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلاقي أثارها، دراسات نفسية وتربوية ، مخبر تطوير " الممارسات النفسية والتربوية، العدد ٧ ، جامعة الشقراء، المملكة العربية السعودية في ٢٠١١، ص ٤

٢- ازمة العمالة الوافدة في العراق النزاهة تحذر من التداعيات المستقبلية جريدة الدستور، Https\\www.addustor.com

٣- اسيل عمر مسلم، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة الى العراق/ دراسة مقارنة، مجله المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، ٢٠١٧

٤- رندا شاكر محمود، ستار جبار البياتي، العمالة الوافدة الى العراق: الأسباب والانعكاسات، مجلة الريادة للمال والاعمال، ٢٠٢٤

٥- القاضي كاظم عبد جاسم الزيدي، الأطر القانونية لعمل الاجنبي في القانون العراقي، مجلس القضاء الاعلى، متاح على الرابط: Https\\sje.iq

٦- كمال المنوفي السياسية العامة واداء النظام السياسي و.د علي الدين هلال (محرر) تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية: القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة

٧- لقاء عبد الهادي مسير، الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعمالة الاجنبية الوافدة إلى المجمع العراقي واثارها ومخاطرها والحلول المقترحة لمعالجتها)، مقال منشور في مجلة الدراسات المستدامة، سنة ٢٠٢٤

٨- مقال منشور على موقع الجامعة المستنصرية، متاح على الرابط: https\\houustasiviyah.edu.iq